Revue Economie &Management *Pages : 42-56*
Vol. 18 N° 2 (special), Juin 2020
ISSN : 1112-3524

BASEL 03 AND RISK MANAGEMENT IN ISLAMIC BANKING
BANK NEGARA MALAYSIA

اتفاقية بازل 03 وإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية بنك نيجارا ماليزيا

***فاطمة الزهراء مغبر**
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان
fmeghabber@gmail.com

تاريخ الوصول: 18 /03/ 2020	تاريخ القبول: 10/ 04/ 2020	تاريخ النشر على الانترنت: 27/ 06/ 2020

ABSTRACT : In December 2010, as a consequence of the global financial crisis, the basel committee on banking supervision suggested a new set of reform measures to strengthen the regulatory regime for the banking sector, known as basel III. Another consequence of the global financial crisis is the rapid growth of a specific banking system based on the principles non-interest-bearing deposit accounts and profit-sharing investment contracts, also known as Islamic banking. This paper theoretically examines the elements of Basel III regulations, and highlights the opportunities and challenges posed by new rules on Islamic banks in general and Malaysian Islamic banks in particular.This study finds that the readiness of liquidity coverage ratio (LCR) system implementation in the malaysian Islamic banks is currently low because there is a huge gap between the present system infrastructure of the banks and the LCR model requirements as defined by Bank Negara Malaysia under Basel 03.
Key words : Basel III, Risk Management, Islamic Banking, Islamic Financial Services Board, Bank Negara Malaysia.
JEL: Classification: G21, G32

ملخص: بدأت مبادرة بازل 3 بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة لتعزيز نظام القطاع المصرفي، من خلال تعزيز قواعد رأس المال والسيولة العالمية للبنوك لجعلها أكثر مرونة ضد الصدمات، وكان من نتاج هذه الأزمة أيضا أن شهدت المصارف الإسلامية نموا سريعا في مختلف أنحاء العالم وأصبحت تشكل جزءا مهما من القطاع المالي في العديد من البلدان. تناولت هذه الورقة البحثية عناصر اتفاقية بازل 3، إلى جانب إلقاء الضوء على الفرص والتحديات التي تفرضها القواعد الجديدة لهذه الاتفاقية على المصارف الإسلامية عامة والمصارف الإسلامية الماليزية خاصة. توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى أن جاهزية تنفيذ معيار نسبة تغطية السيولة LCR في البنوك الإسلامية الماليزية لا تزال منخفضة حاليا، لأن هناك فجوة بين كبيرة بين البنية التحتية للنظام الحالي للبنوك ومتطلبات LCR على النحو المحدد من قبل بنك نيجارا ماليزيا BNM بموجب اتفاقية بازل 03.
الكلمات الرئيسية: بازل 3، إدارة المخاطر، البنوك الإسلامية، مجلس الخدمات المالية الإسلامية، بنك نيجارا ماليزيا.

1. مقدمة:

إن التطور السريع للبنوك الإسلامية منذ أوائل التسعينات وتوسع الخدمات المصرفية الإسلامية لتصبح شريحة متميزة وسريعة النمو في الأسواق المصرفية وأسواق المال الدولية، إلى جانب أن السلطات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والمصرف المركزي للخدمات المالية أدركت أهمية بناء الجسور بين المؤسسات المالية الإسلامية والقطاع المالي التقليدي، أثار قضايا حول كيفية ومدى تطبيق مبادئ بازل 3 على تنظيم البنوك الإسلامية والإشراف عليها، وعلى المشاكل التنظيمية والإشرافية التي يتعين التغلب عليها (Archer S. et Ahmed R., 2013 :04).

لقد تم إطلاق معايير بازل 3 بعد الأزمة المالية العالمية 2007-2008 كتدابير إصلاحية لتعزيز القطاع المصرفي العالمي التقليدي (البنوك الربوية) لمواجهة تحديات البيئة المالية المتقلبة من حيث قلة رأس المال عالي الجودة ونقص السيولة التي من الممكن أن تجف بسرعة في الأسواق المالية، حيث تركز بازل 3

* فاطمة الزهراء مغبر، دكتوراه في العلوم، تخصص تسيير، جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان

على كفاية رأس المال والسيولة، من خلال أهمية الحفاظ على مستويات كافية من رأس المال لاستيعاب الخسائر، ووضع معايير سيولة أكثر تشددا.

واستجابة لهذه المتغيرات نشر مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB وهو هيئة دولية لوضع المعايير للمؤسسات المالية الإسلامية مبادئ توجيهية بمثابة معايير احترازية تعادل تلك التي جاءت بها لجنة بازل مع الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية، فهذه الأخيرة غير قادرة على الاحتفاظ بسندات الديون السائلة مثل السندات الحكومية، كما أنها غير قادرة على الاستفادة من أسواق المال القائمة على الفائدة للحصول على النقد في حالة الضرورة.

إن الوجود المتزايد للبنوك الماليزية في السوق العالمية هي أسباب مقنعة لماليزيا للامتثال للمعايير الدولية حيث التزم بنك نيجارا ماليزيا BNM بتنفيذ تدابير الإصلاح فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال المقترحة بموجب بازل 3 من خلال جعل معايير رأس المال والسيولة للبنوك في ماليزيا تتماشى مع الجدول الزمني المتفق عليه من قبل لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS).

إشكالية الدراسة:

لم تعد البنوك الإسلامية استجابة بسيطة للواجب الديني للمعاملات الاقتصادية والمالية، بل أيضا عرضا جديدا يلبي متطلبات العملاء الجدد، ولقد تزايد عدد البنوك الإسلامية حتى في الدول الأوروبية والأمريكية خاصة بعد الأزمة المالية العالمية الأخيرة حيث لوحظ أنه على عكس البنوك التقليدية لم تتأثر مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية بالأزمة على الرغم من عدم الاستقرار الشديد في النظام المالي العالمي. تتمحور إشكالية هذه الورقة البحثية حول **ما مدى إمكانية البنوك الإسلامية من تبني معايير اتفاقية بازل 03 لإدارة مخاطرها؟ وهل تمكنت ماليزيا أن تتماشى مع بنود هذه الاتفاقية؟**

فرضيات الدراسة:

- هناك إمكانية لتطبيق البنوك الإسلامية لمعايير اتفاقية بازل 3.
- تعتبر المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية كبديل لمعايير اتفاقية بازل 03 في ضبط الرقابة على البنوك الإسلامية.

أهداف الدراسة: نهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى:

- التعرف على أهم مرتكزات اتفاقية بازل بشكل عام واتفاقية بازل 03 بشكل خاص.
- التعرف على المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية.
- معرفة مدى تغطية المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية لبنود اتفاقية بازل 03 في الرقابة على البنوك الإسلامية.
- معرفة إلى أي مدى تمكنت البنوك الإسلامية الماليزية من تبني معايير اتفاقية بازل 03.

منهج الدراسة:

سنعالج موضوع هذه الورقة البحثية من خلال تبني المنهج الوصفي التحليلي لاستعراض أهم الجوانب المتعلقة باتفاقية بازل 03 لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.

هيكل الدراسة:

ستتم معالجة إشكالية الدراسة من خلال أربعة محاور:

- نظرة عامة حول اتفاقية بازل.

- إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- اتفاقية بازل 03 لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية.
- البنوك الإسلامية الماليزية واتفاقية بازل 03.

2. نظرة عامة حول اتفاقية بازل:

تأسست لجنة بازل للرقابة المصرفية (BCBS)في بازل في نهاية عام 1974م، وهي تقع في بنك التسويات الدولية (BIS) وتتكون من ممثلين عن البنوك المركزية والسلطات الرقابية المصرفية في 27 دولة. تعد بازل اللجنة الأكثر أهمية في العالم لوضع القواعد التنظيمية للبنوك هدفها الرئيسي هو تعزيز الرقابة المصرفية وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي.(http://www.finma.ch/en)

في أواخر 1980م أطلقت لجنة بازل مجموعة من المبادئ التوجيهية (بازل 1)، لموائمة اللوائح المصرفية بهدف تحسين استقرار النظام المصرفي وملء الفجوة التي سببت الأزمات المالية السابقة، إلا أنها كانت غير فعالة بسبب التطور السريع في مجال الابتكار المالي وهو ما يزيد من تقلبات الأسواق المالية. (Bitar M., 2013 :03) لذلك وفي عام 2004 تم نشر إطار جديد (بازل 2) والذي استند إلى 3 أركان تتمثل في: (Akkzidis L. et Kalyvas L., 2018 :13)

الركن الأول: الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال التي تسعى إلى تطوير وتوسيع القواعد الموحدة المنصوص عليها في اتفاق 1988م.

الركن الثاني: المراجعة الإشرافية لكفاية رأس مال المؤسسة وعملية التقييم الداخلي.

الركن الثالث: الاستخدام الكفء للإفصاح لتعزيز انضباط السوق وتشجيع الممارسات المصرفية السليمة.

إلا أن تطبيق بازل 2 كان بطيئا وصعبا.

في عام 2007، كان للأزمة المالية العالمية تأثير كبير على استقرار النظام المصرفي، لذلك نشرت لجنة بازل حزمة من الإصلاحات في عام 2010 تحت اسم "بازل 03" بعد إعادة فحص عميقة لجميع الأطر التنظيمية المصرفية السابقة (بالخصوص بازل 2) لتعزيز متطلبات رأس المال والسيولة، هدفها هو تعزيز استقرار النظام المالي.

الشكل 01: تطورات اتفاقية بازل

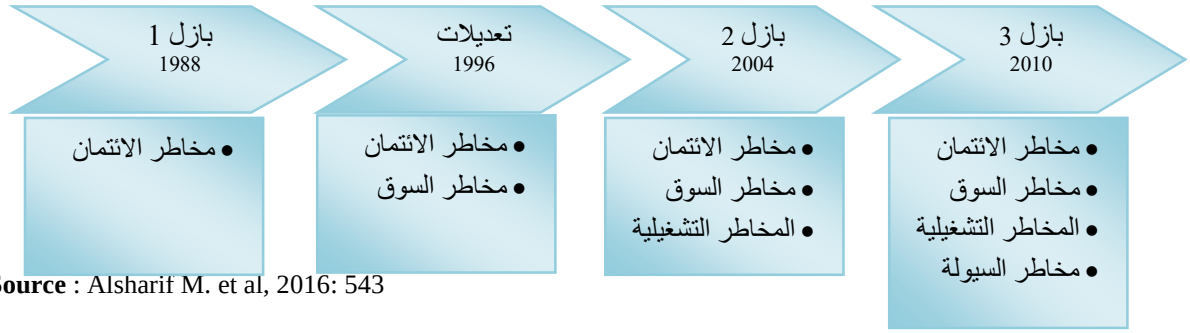

Source : Alsharif M. et al, 2016: 543

1.2.اتفاقية بازل 03:

تعتبر اتفاقية بازل 3 أحدث معيار تنظيمي عالمي من حيث كفاية رأس المال والسيولة، تم تقديمه بشكل أساسي لمنع تكرار الأزمات المالية الأخيرة، مع الأخذ بعين الاعتبار مختلف النقاط الواردة في اتفاقية بازل 2 وتعزيزها. ويمكن تلخيص المكونات الأساسية لبازل 3 على النحو التالي (Ozkan C. et Ikbal Z 2015 :07):

1- تعزيز إطار رأس المال العام عن طريق رأس مال عام أفضل نوعية والتخفيف من التقلبات الدورية مع الحفاظ على رأس المال والمخازن المضادة للدورة الاقتصادية.
2- معايير سيولة أكثر تشددا مع نسبة تغطية السيولة لتغطية السيولة قصيرة الأجل، ونسبة صافي التمويل المستقر لمتطلبات التمويل المستقر طويل الأجل للحد من عدم تطابق الاستحقاق.
3- نسبة الرافعة المالية غير الخطرة كإجراء احتياطي.
4- رسوم إضافية على SIFI (مؤسسات مالية مهمة من الناحية النظامية)
5- الكشف المعزز.

2.2. أسس اتفاقية بازل 3:

1.2.2 تعزيز إطار رأس المال العام:

كشفت الأزمة المالية لعام 2007 أن البنوك بحاجة إلى مستويات أعلى من رأس المال لاستيعاب الخسائر المحتملة، لذلك فإن رأس المال الأعلى والأفضل يعتبر التغيير الرئيسي الذي جاءت به اتفاقية بازل 3. حيث قامت بزيادة جودة وكمية رأس المال تدريجيا خلال الفترة الانتقالية من عام 2013 حتى عام 2019 استنادا إلى الجداول الزمنية للتنفيذ.

الجدول 01: زيادات الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال حسب بازل 3

متطلبات رأس المال والهامش الإضافي			
	حقوق المساهمينCET1	الفئة 1 لرأس المال	إجمالي رأس المال
الحد الأدنى	%4.5	%6	% 8
الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال	% 2.5		
الحد الأدنى + الهامش الإضافي	%7	%8.5	% 10.5
نطاق الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية	% 2.5-0		

Source : Ozkan C. et Ikbal Z., 2015: 09

تم رفع الحد الأدنى لحقوق المساهمين من 2% إلى 4.5% من إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر RWA في جانفي 2015، وهي تمثل نسبة عالية من رأس المال كرأس مال عالي الجودة مما يسمح بامتصاص أكبر للخسارة. ويتم استكمالها بـ 2.5% من الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال ليتم التوصل إلى 07 % من حقوق المساهمين بحلول عام 2019. بالإضافة إلى زيادة الحد الأدنى لنسبة رأس المال من الفئة الأولى من 04% إلى 06%.

بالإضافة إلى تعزيز رأس المال من حيث المفهوم والحد الأدنى تم إضافة هامشين إضافيين لتعزيز قدرة القطاع المصرفي على الصدمات المعاكسة والخسائر غير المتوقعة:(Ozkan C. et Ikbal Z., 2015 :11)

الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال(CCB): يتعين على البنوك الاحتفاظ بهامش إضافي للحفاظ على رأس المال قيمته 2.5% من أصولها المرجحة بالمخاطر بهدف استيعاب الخسائر في الأوقات العصيبة.

الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية(CB): في بعض الأحيان يتعين على البنوك الاحتفاظ بهامش إضافي لمواجهة التقلبات الدورية يتراوح من 0% إلى 2.5% من الموجودات المرجحة بالمخاطر بهدف تقليل التقلبات الدورية للإقراض المصرفي من خلال إبطاء الإقراض خلال فترة الازدهار.

2.2.2. معايير السيولة:

- ✓ ***1.2.2.2. نسبة تغطية السيولة LCR***: تهدف إلى تعزيز المرونة قصيرة الأجل للبنك لتحمل اضطرابات السيولة المحتملة على مدى 30 يوما، حيث تتطلب اتفاقية بازل 3 من البنوك الاحتفاظ بأصول سائلة عالية الجودة HQLA كافية لتغطية صافي التدفقات النقدية لمدة 30 يوما من الإجهاد.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30 يوم}} \geq 100\%$$

- ✓ ***نسبة صافي التمويل المستقر NSFR:*** وهي نسبة طويلة الأجل تهدف إلى توفير هيكل استحقاق مستدام للأصول والمطلوبات خلال فترة زمنية قدرها عام واحد، حيث تتطلب اتفاقية بازل 3 من البنوك أن تحتفظ بالحد الأدنى من مصادر التمويل

المستقرة في البنك على مدى سنة واحدة. توضح القيمة المرتفعة لنسبة صافي التمويل المستقر أن البنك أكثر استقرارا.(Ozkan C. Ikbal Z 2015 :07)

$$\text{نسبة صافي التمويل} = \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

- ✓ ***نسبة الرافعة المالية LR:*** قدمت بازل 3 نسبة الرافعة المالية غير القائمة على المخاطرة كإجراء مساند تهدف من خلاله إلى الحد من نمو البنوك بشكل كبير عن طريق وضع حد للمبلغ الذي يمكن أن يقترضه البنك بالنسبة لقاعدته الرأسمالية.

$$\text{نسبة الرافعة} = \frac{\text{قياس رأس المال}}{\text{قياس التعرض}} \geq 03\%$$

قياس رأس المال هو مقدار رأس المال من الفئة الاولى، وقياس التعرض يمثل القيمة المحاسبية للبنود المدرجة في الميزانية بالصافي من المخصصات المحددة وتعديلات التقييم.

على الرغم من أن لجنة بازل قد اقترحت نسبة 03% كحد أدنى من الرافعة المالية، فإن المنظمين الأمريكيين وضعوا نسبة رافعة أعلى تعرف باسم نسبة الرافعة التكميلية المحسنة (e-SLR) للبنوك العالمية ذات الأهمية النظامية (G-SIBs) بنسبة SLR لا تقل عن 05% على أساس موحد ويجب أن تحافظ شركات الإيداع التابعة لها على SLR بنسبة لا تقل عن 06%.

(Haynes R. et al., 2018 :05)

- ✓ ***رسوم إضافية على SIFI***: نظرا لحجمها الكبير وتنوع عروض أعمالها بالإضافة إلى ترابطها العالي داخل الحدود وعبرها فإن المؤسسات المالية ذات الأهمية النظامية لها تأثير العدوى على النظام. أخذا بعين الاعتبار المخاطر التي يمكن أن تعرضها SIFI للاستقرار المالي الشامل وضعت بازل 3 متطلبات رأس مال إضافية، حيث تخضع البنوك الأكبر حجما لرأس مال إضافي يتراوح بين 01% و2.5% يتم الوفاء به مع الأسهم العادية وليس بالأدوات المالية المعقدة. تستهدف التكاليف الإضافية لرأس المال لهذه المؤسسات زيادة القدرة على امتصاص الخسارة لرأس مالها.
- ✓ ***الكشف المعزز***: تكمل بازل 3 المحور الثاني والثالث لبازل 2، فالإفصاح هو مصدر قلق كبير في مراقبة المؤسسات المالية، حيث ينبغي تعزيز شروط الكشف في جميع الولايات القضائية من أجل تمكين الانضباط في السوق وحماية المستهلك، وهناك حاجة أيضا إلى زيادة توافر البيانات من أجل تقييم أفضل للمخاطر ويقع على عاتق المنظمين واجب الإشراف من أجل تحقيق الفوائد المتوقعة من إطار بازل.

3. إدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

تحتاج البنوك الإسلامية إلى خلق بيئة لإدارة المخاطر من خلال تحديد أهداف واستراتيجيات المؤسسة بشكل واضح وبإنشاء أنظمة يمكنها تحديد وقياس ومراقبة وإدارة المخاطر المختلفة. يرى vaughan أن إدارة المخاطر هي نهج علمي للتعامل مع المخاطر عن طريق توقع الخسائر العرضية المحتملة، وتصميم وتنفيذ الإجراءات التي تقلل من وقوع الخسارة، أو الأثر المالي للخسائر التي تحدث، ولقد ذكر كل من Greuning وIqbal أن المكونات الرئيسية لإدارة المخاطر هي تحديد وقياس ومراقبة ملف المخاطر، وتكون هذه العملية على مستوى البنك عبر جميع خطوط الأعمال (Malim N., 2015 : 66).

1.3. أنواع المخاطر في البنوك الإسلامية:

البنوك الإسلامية مثلها مثل نظيرتها من البنوك التقليدية تواجه أنواع مختلفة من المخاطر، هناك بعض المخاطر مشتركة بينهما وهي مخاطر الائتمان، السيولة، السوق والمخاطر التشغيلية، وهناك بعض المخاطر تنفرد بها البنوك الإسلامية تتمثل في مخاطر معدل العائد، مخاطر عدم الامتثال للشريعة، المخاطر التجارية النازحة ومخاطر الاستثمار في الأسهم.

1.1.3. المخاطر المشتركة بين البنوك الإسلامية والتقليدية:

- مخاطر الائتمان: تتمثل في خسارة الدخل الناتجة عن تأخر السداد للطرف المقابل في الوقت المحدد أو بالكامل على النحو المتفق عليه تعاقديا، هذه المخاطر يمكن أن تكمن وراء جميع أنماط التمويل الإسلامية(Ahmed H.et Khan T., 2007 :144) ، فهي تغطي عقود المشاركة في الأرباح (المضاربة والمشاركة)، والمبالغ مستحقة القبض والإيجار (المرابحة، تناقص المشاركة والإيجار)، وتمويل رأس المال العامل (السلم، الاستصناع والمضاربة). (Malim N., 2015 : 66)
- مخاطر السيولة: هي المخاطر الناجمة عن عدم قدرة البنك على الوفاء بالتزامات السداد عند استحقاقها في ظل ظروف الضغط والظروف العادية.(Kairdenov S., 2015 :06)
- مخاطر السوق: التأثير المحتمل لتحركات الأسعار المعاكسة، مثل الأسعار القياسية، أسعار صرف العملات الأجنبية وأسعار الأسهم على القيمة الاقتصادية للأصل.
- المخاطر التشغيلية: هي مخاطر الخسارة المباشرة أو غير المباشرة الناتجة عن عدم كفاية أو فشل العمليات الداخلية، الأشخاص والتكنولوجيا أو من الأحداث الداخلية. وبالنظر إلى حداثة البنوك الإسلامية، فإن المخاطر التشغيلية من حيث المخاطر الشخصية يمكن أن تكون حادة في هذه المؤسسات، فينشأ خطر التشغيل في هذا الصدد بشكل خاص حيث قد لا يكون لدى البنوك ما يكفي

من المهنيين المؤهلين للقيام بالعمليات المالية الإسلامية. ونظرا للطبيعة المختلفة للأعمال ، قد لا تكون البرامج المتاحة في السوق للبنوك التقليدية مناسبة للبنوك الإسلامية، وهذا يؤدي إلى مخاطر نظام تطوير واستخدام تقنيات المعلومات في البنوك الإسلامية. (Ahmed H.et Khan T., 2007 :146)

2.1.3. المخاطر التي تنفرد بها البنوك الإسلامية:

- مخاطر معدل العائد: هي المخاطر الناتجة عن عائد غير معروف لاستثمار تم استثماره من قبل صاحب حساب استثماري، حيث أن الزيادة في المعدلات القياسية التي تسببها مؤسسات مالية استثمارية أخرى، تضغط على البنوك الإسلامية لتقديم أسعار أعلى لمستثمريها.
- مخاطر متعلقة بالامتثال للشريعة: ترتبط بهيكل وعمل مجالس الشريعة على المستوى المؤسسي والنظامي، هذا الخطر يتكون من نوعين الأول يرجع إلى ممارسات غير قياسية فيما يتعلق بالعقود المختلفة في اختصاصات قضائية مختلفة (مخاطر البنك أعلى في الحالات غير الملزمة وقد تؤدي إلى مشاكل محتملة في التقاضي)، والثاني يرجع إلى عدم الامتثال لقواعد الشريعة، وهو ما يعرض البنك إلى خطر كسر ثقة المستثمرين/ المودعين. (Malim N., 2015 : 67-68)
- المخاطر التجارية المنقولة DCR: ينشأ هذا الخطر عندما يقوم البنك تحت ضغط تجاري بالتخلي عن جزء من أرباحه ودفعها للمودعين لمنع عمليات السحب وذلك بسبب انخفاض العائد. (Ahmed H.et Khan T., 2007 :147)
- مخاطر الاستثمار في الأسهم: هي المخاطر الناشئة عن الدخول في شراكة نشاط تمويل أو نشاط تجاري، هذا الخطر ذو صلة بعقود المضاربة والمشاركة.

4. اتفاقية بازل 3 لإدارة المخاطر في البنوك الإسلامية:

لقد أعدت لجنة بازل اتفاقية بازل 3 للبنوك التقليدية ولم تأخذ في عين الاعتبار الخصائص المحددة للبنوك الإسلامية مثل حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح، فبالنسبة للبنوك الإسلامية يختلف مفهوم الأصول المرجحة بالمخاطر عنه في البنوك التقليدية فموارد البنوك الإسلامية تنقسم إلى ثلاثة أقسام: رأس المال الخاص بالبنك، الودائع تحت الطلب وحسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح (PSIA).

تنقسم حسابات الاستثمار على أساس المشاركة في الأرباح إلى فئتين: حسابات الاستثمار غير المقيدة (UIA) والتي يكون للبنك تقدير كامل في طريقة استثمارها، وحسابات الاستثمار المقيدة (RIA) حيث يحدد حاملو هذه الحسابات تعاقديا، يعمل البنك كمضارب لهذين النوعين من الحسابات وهذا يعني أنها لا تضمن الأرباح ولا رأس المال. (Boumediene A., 2011 :03)

1.4. مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB:

تم إطلاق مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2002 من قبل مجموعة من البنوك المركزية والبنك الإسلامي للتنمية (وبدعم من صندوق النقد الدولي)، لتطوير معايير احترازية مشتركة مقبولة دوليا للمؤسسات المالية الإسلامية، ويشمل ذلك تحديد المخاطر في مختلف أنواع التمويل الإسلامي والأنشطة

وكذلك شكل العقود التي تحكم المعاملات والتعامل مع القضايا التي لم يتم تناولها في المعايير الدولية الأخرى. (Archer S. et Ahmed R., 2013 : 06)

أصدر مجلس الخدمات المالية الإسلامية في عام 2005م بعض المعايير التنظيمية التي تشكل ما يعادل معايير اتفاقية بازل، وتوجيهات تساعد البنوك الإسلامية على حساب نسبة مماثلة لنسبة كفاية رأس المال من خلال مراعاة خصوصيات البنوك الإسلامية في حساب استثمار مشاركة الربح.

2.4. المعايير الاحترازية لمجلس الخدمات المالية الإسلامية:

1.2.4. نسبة كفاية رأس المال: إن الخسائر الناشئة عن الاستثمارات أو الأصول الممولة من قبل حسابات استثمارات مشاركة الربح PSIA هي لأصحاب هذه الحسابات ولا تتطلب أي متطلبات رأسمالية نظامية، وهذا يعني أن الأصول الممولة من الحسابات المقيدة أو غير المقيدة لـ PSIA يجب استبعادها من حساب مقام نسبة كفاية رأس المال.

يتم حساب نسبة كفاية رأس المال للبنوك الإسلامية حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي:

نسبة كفاية رأس المال = رأس المال المؤهل / (الأصول المرجحة بأوزان المخاطر (مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+المخاطر التشغيلية) – الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة بحسابات الاستثمار المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) – (1-α) الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة (مخاطر الائتمان + مخاطر السوق) – α (الموجودات المرجحة بالمخاطر والممولة من خلال احتياطي معدل الأرباح واحتياطي مخاطر الاستثمار لحسابات

α: نسبة الموجودات
تحددها السلطات الرقابية

2.2.4. الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال: في حالة وجود مخاطر تجارية منقولة DCR فإن الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال بالنسبة للبنوك الإسلامية هو 2.5 % من الأصول المرجحة بالمخاطر التجارية المنقولة. (Boumediene A., 2011 :05)

$$CCB_{ibs} = 2.5\% \times RWA_{DCR}$$

3.2.4. الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية: إن أداة التمويل الإسلامي الوحيدة التي يكون فيها المستحق على شكل أقساط وتؤدي إلى زيادة مخاطر الائتمان مثل البنوك التقليدية هي المرابحة، لذلك وبالإشارة إلى متطلبات بازل 3 فإن المرابحة هي الأداة الوحيدة ذات الصلة لحساب الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية.

يتم حساب الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية للبنوك الإسلامية CB_{ibs} حسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية كما يلي: (Boumediene A., 2011 :07-08)

الهامش الإضافي لمواجهة التقلبات الدورية للبنوك الاسلامية CB_{ib} $= \varepsilon \times$

إجمالي الأصول المرجحة بالمخاطر للمرابحة –

الأصول المرجحة بالمخاطر للمرابحة الممولة بحسابات الاستثمار المقيدة –

(1-α) الأصول المرجحة بالمخاطر للمرابحة الممولة بحسابات الاستثمار غير المقيدة –

α الأصول المرجحة بالمخاطر للمرابحة الممولة باحتياطي تعادل الربح واحتياطي مخاطر الاستثمار لحسابات الاستثمار غير المقيدة

حيث: $\varepsilon \in \{0; 0.025\}$

4.2.4. معايير السيولة: إن معايير السيولة لاتفاقية بازل 3 تشكل تحديا كبيرا بالنسبة للبنوك الإسلامية، وذلك راجع لعدم وجود أسواق مالية إسلامية متطورة وعدم وجود أدوات استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

- ✓ ***نسبة تغطية السيولة***: إن الالتزام بنسبة تغطية السيولة لاتفاقية بازل 3 هو التحدي الأكبر للبنوك الإسلامية، فمن الصعب جدا على المصارف الإسلامية تغطية الفجوات التمويلية قصيرة الأجل خلال فترة 30 يوما، وذلك راجع إلى قلة الأدوات السائلة المتوافقة مع الشريعة بسبب النقص العام في المعروض من HQLA على المدى القصير وعدم وجود أسواق ثانوية وعدم وجود تعاملات بين البنوك.

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{أصول سائلة عالية الجودة متوافقة مع أحكام الشريعة}}{\text{إجمالي صافي التدفقات النقدية خلال 30يوم}} \geq 100\%$$

- ✓ ***نسبة صافي التمويل المستقر.***

$$\text{نسبة صافي التمويل} \frac{\text{التمويل المستقر المتاح}}{\text{التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

يتكون مبلغ التمويل المستقر المتاح حسب IFSB من إجمالي رأس المال وحسابات الاستثمارية المطلقة القائمة على أساس المشاركة في الأرباح UPSIA ذات آجال استحقاق فعلية أو متبقية لسنة أو أكثر، المطلوبات (الودائع الجارية) أو الصكوك المصدرة ذات آجال استحقاق فعلية أو متبقية لسنة واحدة أو أكثر والجزء المستقر من الودائع و/أو UPSIA ذات آجال استحقاق أقل من سنة.

أما مبلغ التمويل المستقر المطلوب حسب IFSB فيتم تخصيص معامل تمويل مستقر مطلوب محدد لكل نوع من أنواع الموجودات، بحيث تحصل الموجودات التي تعد أكثر سيولة على معامل أكثر انخفاضا.(مجلس الخدمات المالية الاسلامية 2015: 67)

5.2.4. نسبة الرافعة المالية: إن الالتزام بنسبة الرافعة المالية ليس صعبا بالنسبة للبنوك الإسلامية نظرا لأن التمويل الإسلامي أقل عرضة للانخراط في منتجات عالية الاستدانة بسبب متطلبات الشريعة.

$$\text{نسبة الرافعة} \frac{\text{رأس المال الأساسي}}{\text{إجمالي التعرض للمخاطر}} \geq 03\%$$

عادة ما يتم استبعاد الأصول الممولة من PSIAs من قياس التعرض لأنها غير مدرجة في الشريحة الأولى من رأس المال، إلا إذا كانت أحد مصادر المخاطر التجارية المنقولة، وفي هذه الحالة يتم إدراج نسبة α من هذه الأصول في قياس التعرض وتعتبر كما لو تم تمويلها من رأس مال المساهمين. (Boumediene A., 2011 :09)

يتم تحويل البنود خارج الميزانية (على سبيل المثال: تسهيلات السيولة، بدائل اتفاقيات الشراء...الخ) وتدرج في قياس التعرض باستخدام معامل تحويل ائتماني بنسبة 100%، بينما يتم تطبيق معامل تحويل ائتماني بنسبة 10% في حالة الالتزام القابل للإلغاء دون شروط في أي وقت ممكن من دون إشعار مسبق، ولا يتم إدراج الموجودات المصككة في نسبة الرافعة المالية. (مجلس الخدمات المالية الاسلامية 2013: 42)

6.2.4. رسوم إضافية على SIFI: إن البنوك الإسلامية تنمو بوتيرة سريعة في وقتنا الراهن، حتى أن حصة الأصول المصرفية الإسلامية ضمن إجمالي الأصول المصرفية تجاوزت 20% في عدد من الدول على غرار ماليزيا والمملكة العربية السعودية والسودان وغيرها. وحسب مجلس الخدمات المالية الإسلامية IFSB فإن هناك عدد من مؤسسات الخدمات المالية الإسلامية في عدة دول لها مخاطر نظامية كلية، ووفقا لذلك فإن هذه المؤسسات لها قابلية الإدراج ضمن SIFI.

5. البنوك الإسلامية الماليزية واتفاقية بازل 03:

إن الوجود المتزايد للبنوك الماليزية في السوق العالمية هي أسباب مقنعة لماليزيا للامتثال للمعايير الدولية حيث تواصل البلاد تطوير نظامها المالي واقتصادها بدعم مبادرات BCBS لتعزيز نظام مصرفي أكثر مرونة مع رأس مال عالي الجودة.

تدير ماليزيا نظامًا مصرفيًا مزدوجًا (التقليدية والإسلامية) يتكون من البنوك التجارية والمصارف الاستثمارية والمصارف الإسلامية. تتم المصارف الإسلامية من خلال النوافذ المصرفية الإسلامية أو من خلال البنوك الإسلامية التابعة التي أنشأتها البنوك التقليدية.

تطور التمويل الإسلامي في ماليزيا ليصبح سوق تمويل إسلامي شامل ومتطور يتميز بإطار تنظيمي وإشرافي وشرعي وقانوني قوي وسوق ابتدائي عميق وسوق صكوك ثانوي نشط وفاعلين متنوعين ونظام فعال للمقاصة والتسوية متعددة العملات. كما تعزز ماليزيا الشراكات بين المؤسسات المالية المحلية والإقليمية. (Global Legal Insights., 2017 : 02)

ولقد التزم BNM (بنك نيجارا ماليزيا) بتنفيذ تدابير الإصلاح فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال المقترحة بموجب بازل 3 من خلال جعل معايير رأس المال والسيولة للبنوك في ماليزيا تتماشى مع الجدول الزمني المتفق عليه من قبل BCBS، والذي ينص على مرحلة تدريجية من بدء المعايير من 2013 حتى 2019.

1.5. بنك نيجارا ماليزيا:

تأسس بنك نيجارا ماليزيا BNM عام 1959 م وهو البنك المركزي الماليزي، والمنظم الرئيسي لمعظم المؤسسات المالية في ماليزيا إن لم يكن جميعها. يمتلك BNM مجموعة واسعة من السلطات حيث يقوم بإصدار مبادئ توجيهية عامة إلى جميع المؤسسات من أجل الحفاظ على استقرار النظام المالي ويقوم برفع التقارير إلى وزير المالية الماليزي ويبقي الوزير على علم بالمسائل المتعلقة بسياسات وقضايا القطاع النقدي والمالي. من مهام بنك نيجارا الماليزي: (Ch'ng E. et Sequerah F, 2017 : 02)

- العمل كمستشار مالي، مصرفي ووكيل مالي للحكومة الماليزية.
- تنظيم صناعة الخدمات المصرفية والمالية وضمان استقرار النظام المالي للدولة.
- ضمان التصرف الحكيم للسياسة النقدية.
- إدارة السيولة المحلية وأسعار الصرف.

2.5. الترتيبات الانتقالية للمؤسسات المصرفية:

1.2.5. نسبة كفاية رأس المال: قام BNM بمراجعة وإدخال إطار كفاية رأس المال للبنوك التقليدية والمصارف الإسلامية (مكونات رأس المال – الأصول المرجحة بالمخاطر) تماشيا مع المعيار المتفق عليه بشأن الحد الأدنى من نسب كفاية رأس المال الصادرة عن BCBS. بموجب هذه المتطلبات تعين على جميع البنوك أن تحتفظ وتحافظ في جميع الأوقات على الحد الأدنى لنسبة رأس المال من رأس المال العادي بنسبة 4.5% ، ونسبة رأس المال من الدرجة الأولى 6% والحد الأدنى لنسبة رأس المال الإجمالية 8%. حتى فبراير 2017 حافظ النظام المصرفي في ماليزيا على رسملة قوية عند 13.1% و 13.9% و 16.9% على التوالي.

تم تنفيذ الترتيبات الانتقالية للبنوك فيما يتعلق بالهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال على مراحل كما يلي:

الجدول 02: الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال(CCB)

السنوات	2016	2017	2018	2019 فما فوق
الهامش الإضافي للحفاظ على رأس المال(CCB)	**%0.625**	**%1.25**	**%1.875**	**%2.5**

Source : Ch'ng E. et Sequerah F, 2017 : 11

2.2.5. معايير السيولة: بموجب متطلبات الاحتياطي القانوني SSR، يتعين على البنوك في ماليزيا الاحتفاظ بأرصدة في حساباتها الاحتياطية القانونية بما يعادل نسبة معينة من التزاماتها المؤهلة. عندما يرى بنك BNM أن السيولة زائدة أو أن نقص السيولة في النظام المصرفي كبيرة وطويلة الأجل بطبيعتها، يتم استخدام أداة السياسة النقدية هذه لسحب أو ضخ السيولة. تم تحديد معدل SRR بنسبة 3.5% من إجمالي الخصوم المؤهلة اعتبارا من 1 فيفري 2016.

قام BNM بتطبيق واعتماد نسبة تغطية السيولة لبازل 3 في ماليزيا من خلال إصدار إطار نسبة تغطية السيولة LCR كمعيار لضمان أن تحتفظ البنوك بأصول سائلة عالية الجودة كافية لتحمل ضغوط السيولة الحادة على مدى 30يوم.

تم تنفيذ الترتيبات الانتقالية للبنوك فيما يتعلق بالحد الأدنى من مستويات LCR التي يجب أن يحتفظ بها البنك في جميع الأوقات كما يلي:

الجدول 03: الحد الأدنى من مستويات LCR

اعتبارا من	1 جوان 2015	1 جانفي 2016	1 جانفي 2017	1 جانفي 2018	1 جانفي 2019 وما فوق
المستوى الأدنى لـ LCR	**%60**	**%70**	**% 80**	**%90**	**% 100**

Source : Ch'ng E. et Sequerah F, 2017 : 11

وفقًا لـ RAM* (Rating Services Bhd): منذ تنفيذ إطار بازل 3 بلغ متوسط معدل LCR للنظام المصرفي الماليزي 125%، ووصل إلى 128% في نهاية جانفي 2017، متجاوزا الحد الأدنى من المتطلبات وهو 100%.

3.2.5. نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR): تعد نسبة صافي التمويل المستقر معيارا أدنى يتطلب من البنوك الحفاظ على ملف تمويل ثابت فيما يتعلق بتكوين أصولها وأنشطتها خارج الميزانية العمومية. في نهاية عام 2017 أعلن بنك BNM عن خطته لتمديد فترة المراقبة لـ NSFR لعام آخر وسط الحاجة إلى مزيد من تقييم نضج وقوة السيولة وممارسات التمويل لدى البنوك، فضلا عن عدم تكافؤ التقدم المحرز في التنفيذ على المستوى العالمي، حيث أفاد التقرير المرحلي الخامس عشر حول اعتماد إطار عمل بازل التنظيمي أن 25 من أصل 28 دولة أصدرت مسودة أو قواعد نهائية لـ NSFR. في نهاية عام 2018 بلغ متوسط NSFR للصناعة المصرفية 109.3%، حيث أبلغت 83% من المؤسسات المصرفية عن مستويات NSFR بنسبة 100% على الأقل.
(Peng YW.et Ong J, 2019 : 06)

4.2.5. رسوم إضافية على SIFI: في 3 أبريل 2019 أصدر بنك BNM مسودة التعرض التي تحدد منهجية التقييم لتحديد البنوك المحلية ذات الأهمية النظامية (D-SIBs) ومتطلبات الإبلاغ المطبقة على المؤسسات المالية. (Peng YW.et Ong J, 2019 : 06)

5.2.5. الكشف المعزز: نشر BNM مسودة عرض حول المتطلبات المنقحة للمؤسسات المالية للكشف عن المعلومات الأساسية المتعلقة برأس المال التنظيمي والتعرض للمخاطر (متطلبات الركيزة 3) في جوان 2018 وسط زيادة التركيز العالمي على الحاجة إلى دعم الحوكمة الجيدة للشركات من خلال تقليل عدم تماثل المعلومات. دخلت وثيقة السياسة حيز التنفيذ في 1 جانفي 2019 وتفرض متطلبات على حجم البيانات والتفاصيل التي تكون أكثر كثافة وتوجيهية مقارنة بالإرشادات الملغاة لتعزيز قابلية المقارنة والاتساق لمتطلبات الإفصاح للبنك. يجب أن يتم الإفصاح في جداول زمنية متفاوتة وقوالب تنسيق أكثر صرامة.
(Peng YW.et Ong J, 2019 : 06)

3.5. تحديات الالتزام بنسبة تغطية السيولة LCR لاتفاقية بازل 3 في البنوك الإسلامية الماليزية:

يشكل عدم توفر الأصول السائلة عالية الجودة (HQLAs) للمؤسسات المصرفية الدولية تحديا آخر أمام الصناعة المصرفية الإسلامية، وبشكل أساسي للبنوك الفردية ذات معايير الشريعة الصارمة للغاية. تحتاج الصناعة المصرفية الإسلامية إلى تطوير هياكل صكوك إسلامية مبتكرة تحظى بقبول واسع من قبل جميع المؤسسات الإسلامية الدولية، بالإضافة إلى أن الحاجة إلى الحفاظ على LCR بالعملة الأجنبية أيضا يعتبر تحديا حيث أن بعض المؤسسات المصرفية الإسلامية IBIs غير قادرة على شراء صكوك العملات الأجنبية بسبب عدم قبول متطلبات الشريعة الإسلامية.(Zainudin SM et al, 2019 : 10-11)

الشكل 02: نسبة تغطية السيولة للمصارف الإسلامية والتقليدية

* RAM (تصنيف الخدمات بيرهاد): هو مزود بيانات يقدم بيانات التصنيف الائتماني للشركة، بيانات الشركة، والبيانات الثابتة، يقع مقره الرئيسي في ماليزيا.

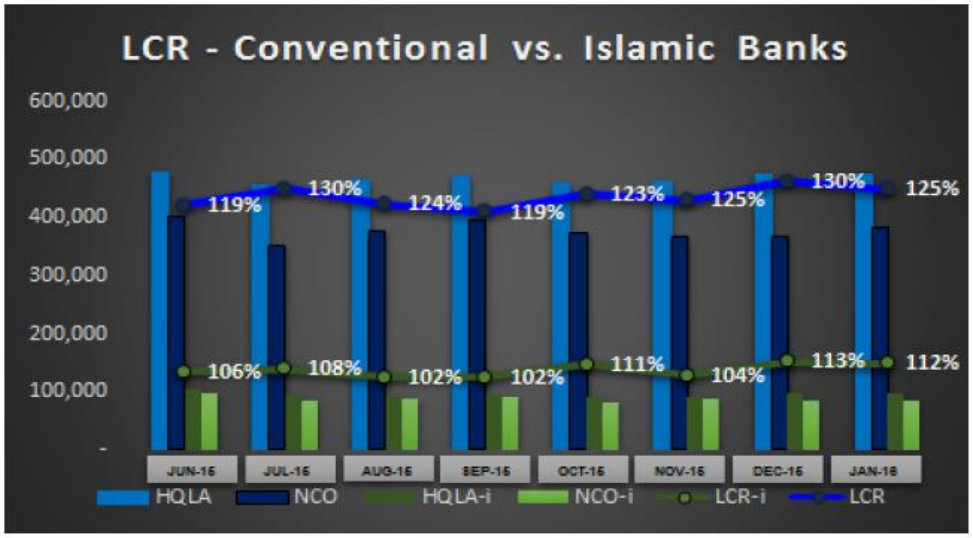

Source : Zainudin SM et al, 2019 : 11

كما هو موضح في الشكل أعلاه إن متوسط LCR للمصارف الإسلامية في ماليزيا أقل بكثير من نظيراتها التقليدية بسبب التحديات الخاصة بالبنوك الإسلامية.

خلاصة:

تناولنا من خلال هذه الورقة البحثية المخاطر التي تواجهها البنوك الإسلامية والتي تشترك في جزء منها مع البنوك التقليدية، وجزء ناتج عن خصوصية عمل البنوك الإسلامية من خلال تبنيها لمبادئ الشريعة الإسلامية. لذلك فإن تبني معايير اتفاقية بازل بشكل مطلق يكون غير ممكن باعتبار أن هذه الأخيرة وضعت لتعزيز الرقابة على البنوك التقليدية وبالتالي تعزيز الاستقرار المالي العالمي دون الأخذ بعين الاعتبار خصوصية البنوك الإسلامية. من أجل ذلك تم إطلاق مجلس الخدمات المالية الإسلامية بهدف تطوير معايير احترازية تعادل معايير اتفاقية بازل بما يناسب المؤسسات المالية الإسلامية.

هناك مجموعة من التحديات تواجهها البنوك الإسلامية في تبنيها لهذه المعايير، وتأتي في مقدمتها متطلبات السيولة حيث يعد تقلب الودائع وضآلة أسواق الأوراق المالية الإسلامية وعدم وجود أدوات استثمار متوافقة مع الشريعة الإسلامية من أهم العوائق التي تواجهها البنوك الإسلامية في إيجاد أصول سائلة عالية الجودة، كما أنها تؤدي إلى زيادة المخاطر التشغيلية نظرا لأنها غير جاهزة مع أحدث أنظمة المخاطر والرقابة الداخلية وتكنولوجيا المعلومات والتحليل الكمي والإفصاح المالي، وبالتالي فهي بحاجة إلى التركيز على تحسين البنية التحتية لتكون جاهزة لتبني معايير اتفاقية بازل 03.

المراجع:

1. **Archer S. et Ahmed R.**, *Islamic Finance: The New Regulatory Challenge*, John Wiley & Sons Singaporen, 2013.
2. https://www.finma.ch/en/finma/international-activities/policy-and-regulation/bcbs (vue le 12/11/18 ; 19 :34)
3. **Alsharif M. Nassir A. Kamarudin F. et Ashhari Z**., *Basel III : main issues for GCC banks*, International Journal of Economics, Commerce and Management. Vol. IV, Issue 11, November 2016.
4. **Bitar M.**, *Basel III requirements and the stability for Islamic and conventional banks*. 30th International Symposium on Money, Banking and Finance, June 27–28, 2013, Poitiers, France.2013.

5. **Akkizidis L. et Kalyvas L**., *Final basel III modelling, implementation, impact and implications*, palgrave macmillan, 2018.
6. **Ozkan C. et Ikbal Z**., *Implications of basel III for islamic banking-opprtunities and challenges*, the world bank group, 2015.
7. **Haynes R, McPhai L et Zhu H**., *Assessing the Impact of the Basel III Leverage Ratio on the Competitive Landscape of US Derivatives Markets: Evidence from Options*, CFTC Policy Brief, 2018.
8. **Malim N**., *Islamic Banking and Risk Management: Issues and Challenges*, Journal of Islamic Banking and Finance Oct.- Dec. 2015
9. **Ahmed H et Khan T**., *Risk management in Islamic banking*, Handbook of Islamic banking, Edward Elgar, USA, 2007.
10. **Kairdenov S**., *Risk Management for Islamic Banking products*, impresa progetto- Electronic journalof management, n 1, 2015.
11. **Boumediene A**., *Basel III: Relevance for Islamic Banks*, http://ssrn.com/abstract=1852205, 2011, p 03
12. **Ch'ng E. et Sequerah F .,** *Global Legal Insights, Banking Regulation*, Malaysia, 2017
13. **Peng YW.et Ong J.,** *Regulatory Landscape of the Malaysian Banking Industry***,** Deloitte Malaysia, 2019
14. **Zainudin SM, Siti Zaleha A R, Rosmini O., et Rohail H,** *The Good and Bad News about the New Liquidity Rules of Basel III in Islamic Banking of Malaysia,* Journal of Risk and Financial Management, 2019

15. **مجلس الخدمات المالية الإسلامية(2015)** ، *المبادئ الإرشادية رقم 6*، 2015.
16. **مجلس الخدمات المالية الإسلامية (2013)**، *المعيار المعدل لكفاية رأس المال للمؤسسات التي تقدم خدمات مالية إسلامية*، 2013.